

## مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

ارتفاع نمو الإنتاج بأعلى معدل خلال 21 شهر

## النتائج الأساسية:

- زيادة الإنتاج بأسرع وتيرة منذ مايو 2011
- زيادة أخرى في مستويات التوظيف
- تسارع معدلات تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

لشهر الثاني على التوالي. كان معدل النمو هامشيًا فقط ولم يشهد تغييرًا كبيرًا عما كان عليه في الشهر السابق. في الوقت ذاته، استمر أداء الموردین في التحسن. كما كانت هناك بعض الإشارات إلى أن تحسن أداء الموردین جاء مدفوعًا بسرعة التسديد والعلاقات طويلة المدى مع الموردین.

أبلغت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة عن زيادة مستويات التوظيف خلال شهر فبراير. وبذلك يكون خلق الوظائف الجديدة قد سجل زيادة في كل شهر من الشهور الـ 14 الأخيرة. وكانت زيادة الأعمال وافتتاح الأفرع الجديدة من بين العوامل التي أدت إلى التوسع الأخير في أعداد العاملين.

ارتفعت أسعار الإنتاج للشهر الثالث على التوالي خلال شهر فبراير. وبأسرع وتيرة في تسعة أشهر. وقد ربطت الشركات هذه الزيادة بزيادة أسعار المواد الخام وزيادة طلب السوق.

أظهرت بيانات شهر فبراير زيادة قوية في أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط. وتزايد معدل التضخم. وكان الأقوى منذ شهر أغسطس 2012. وقد شهد متوسط أسعار الشراء ومتوسط تكاليف التوظيف زيادة خلال شهر فبراير. تم ربط زيادة تكاليف الشراء بزيادة أسعار المواد الخام.

استمر نشاط الشراء لدى القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط في الزيادة خلال شهر فبراير. وكانت زيادة الطلبات الجديدة من بين عوامل الزيادة. في الوقت ذاته، ارتفع مخزون المشتريات ووصل إلى أقوى معدل له منذ مايو 2011. وقد ربطت الشركات هذه الزيادة بزيادة أعباء العمل.

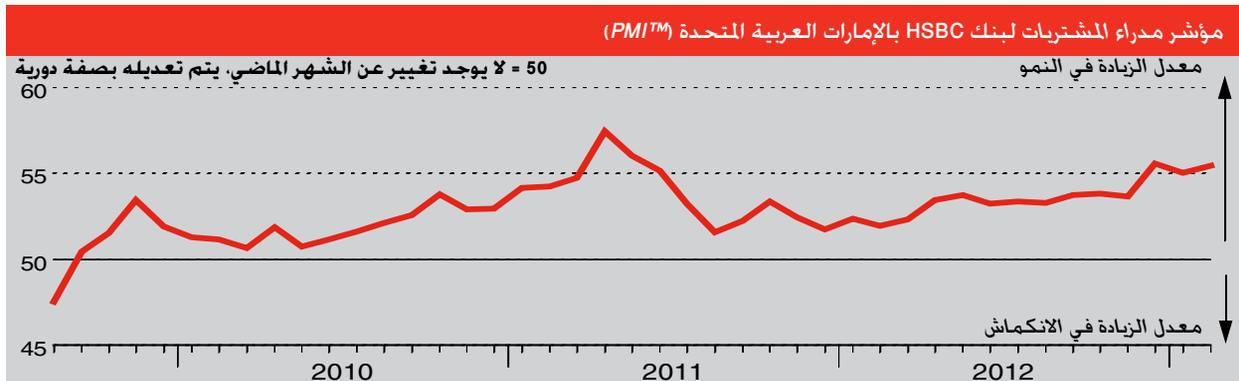
سجلت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط نموًا في الإنتاج والطلبات الجديدة خلال شهر فبراير. واستمرت مستويات التوظيف في الزيادة وتسارع تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج ووصل إلى أعلى معدل له منذ أغسطس 2012.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الرئيسي لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيّم مقياسًا رقميًا بسيطًا يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط - 55.4 نقطة في شهر فبراير. بارتفاع طفيف عن شهر يناير 55.0 نقطة مشيرًا إلى تحسن آخر قوي في أوضاع التشغيل في الإمارات العربية المتحدة. كانت القراءة الأخيرة هي ثاني أعلى قراءة في 21 شهر.

أظهرت بيانات شهر فبراير زيادة قوية في الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط. حيث ارتفع معدل التوسع عما كان عليه في شهر يناير وكان الأقوى منذ مايو 2011. وقد ربط أعضاء اللجنة هذه الزيادة بزيادة طلب السوق وتحسن أوضاع السوق.

شهد الطلبات الجديدة زيادة بوتيرة قوية خلال شهر فبراير. وأشار حوالي 34% من المشاركين في الدراسة إلى زيادة الأعمال الجديدة وأبلغ أقل من 9% عن وجود تراجع. كما شهدت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج زيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة. ولكن بأبطأ وتيرة في خمسة أشهر.

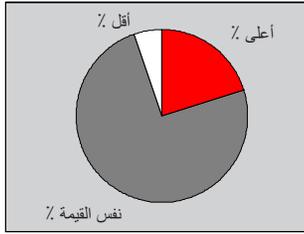
شهدت الأعمال المعلقة لدى القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط زيادة خلال شهر فبراير. وعلى الرغم من أن القراءة الأخيرة سجلت تراكبًا



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردین ومخزون البضائع المنتجة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغيير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر Purchasing Managers Index™ و PMI™ علامتان تجاريتين مسجلتين باسم Markit Economics Limited. ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامتان تجاريتين مسجلتين باسم Markit Group Limited.

### مؤشر الإنتاج

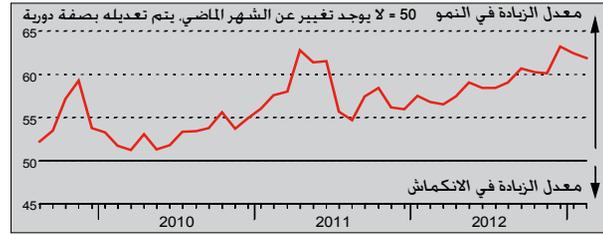
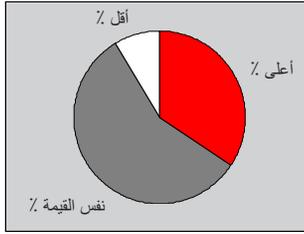
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



شهد الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط زيادة خلال شهر فبراير. حيث سجل مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دورياً أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة للشهر السابع والثلاثين على التوالي. وأشار إلى نمو قوي في الإنتاج. علاوة على ذلك، كان معدل التوسع قوياً. وكان الأقوى منذ مايو 2011. وكان التحسن الدائم في أوضاع السوق هو السبب الرئيسي للزيادة الأخيرة.

### مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت بيانات شهر فبراير زيادة قوية في الطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط. حيث سجل حوالي 34% من أعضاء لجنة الدراسة زيادة في حجم الطلب. في حين سجل أقل من 9% تراجع. وطبقاً للأدلة المتواترة، كان نمو الأعمال الجديدة مدفوعاً في جانب منه بزيادة جهود المبيعات وتحسن أوضاع السوق.

### طلبات التصدير الجديدة

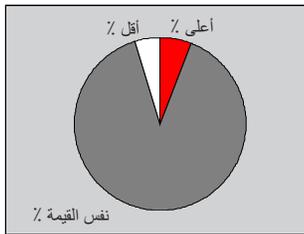
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرت طلبات التصدير الجديدة لدى القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط في الزيادة خلال شهر فبراير. ورغم تراجع معدل التوسع عما كان عليه في شهر فبراير، فقد ظل فوق المتوسط المسجل على مدار تاريخ الدراسة. وقد ربطت بعض الشركات زيادة الأعمال الجديدة الواردة من الخارج بتحسين الأوضاع الاقتصادية وأوضاع السوق.

### مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

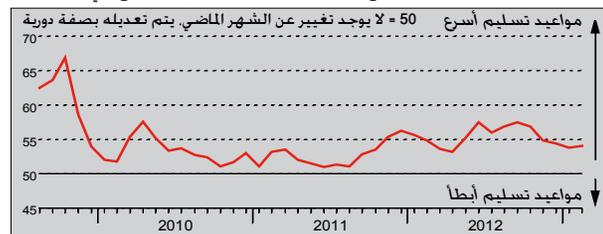
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أبلغت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط عن زيادة الأعمال المعلقة خلال شهر فبراير. حيث شهدت الأعمال المعلقة زيادة للشهر الثاني على التوالي. ولكن معدل زيادة تراكم الأعمال كان هامشياً فقط ولم يشهد تغييراً كبيراً عما كان عليه في شهر يناير. ونظراً للإبلاغ عن زيادة الأعمال المعلقة، ربط المشاركون في الدراسة هذه الزيادة بشكل عام بزيادة حجم العمل.

### مؤشر مواعيد تسليم الموردين

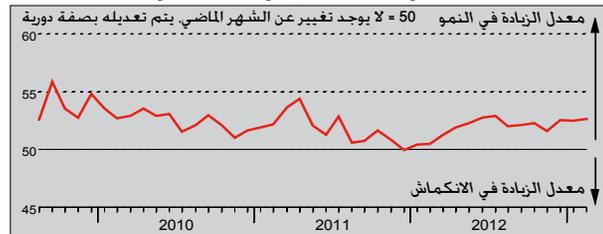
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجلت شركات القطاع الخاص غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة مزيداً من التحسن في أداء الموردين خلال شهر فبراير. حيث أشار حوالي 10% من أعضاء اللجنة إلى تحسن مواعيد التسليم، في حين أبلغ 2% عن وجود تدهور. ربطت بعض الشركات قصر المهل الزمنية بسرعة السداد والعلاقات طويلة المدى مع الموردين.

## مؤشر التوظيف

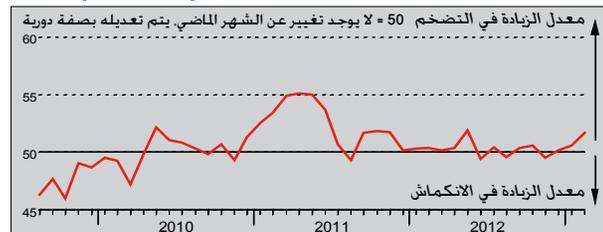
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت أعداد العاملين لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنمط في شهر فبراير. وظل معدل خلق الوظائف متماشياً إلى حد كبير مع المعدل المسجل خلال الشهرين الماضيين. تمت الإشارة إلى الزيادة المتوقعة في حجم العمل وافتتاح الفروع الجديدة على أنها من بين عوامل زيادة العاملين الأخيرة.

## مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أشارت بيانات الدراسة في شهر فبراير إلى زيادة متوسط أسعار المنتجات التي خدتها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنمط. كان معدل تضخم الأسعار هو الأقوى على مدار تسعة أشهر وجاء أعلى من المتوسط العام للدراسة. أشار أعضاء اللجنة إلى أن زيادة أسعار المواد الخام وزيادة الطلب ساهمت في زيادة أسعار الإنتاج.

## مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجل مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج الذي يتم تعديله دورياً أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر فبراير. فقد شهدت أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة في كل شهر منذ أبريل 2010 وتضاعف معدل التضخم منذ شهر يناير ليسجل أعلى معدل له في ستة أشهر. وأشار حوالي 13% من المشاركين في الدراسة إلى وجود زيادة في أسعار مستلزمات الإنتاج وأبلغ 4% فقط عن وجود تراجع.

## تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمر متوسط أسعار الشراء لدى القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنمط في الزيادة خلال شهر فبراير. وعلى الرغم من أن معدل التضخم كان الأقوى على مدار أربعة أشهر. إلا أنه ظل ضعيفاً في السياق التاريخي للبيانات. أدت زيادة طلب السوق وزيادة أسعار المواد الخام إلى زيادة أسعار الشراء. طبقاً لما أورده أعضاء اللجنة.

## تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

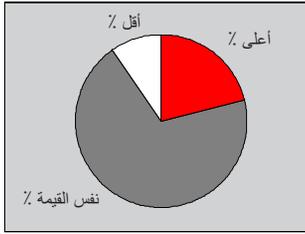
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أشارت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنمط إلى وجود زيادة في متوسط تكاليف التوظيف خلال شهر فبراير. كان التضخم الأخير هو الأبطأ خلال أربعة شهور حيث سجل 3% فقط من أعضاء اللجنة وجود زيادة. ونظراً للإبلاغ عن زيادة الرواتب. فقد ربطت الشركات هذه الزيادة بزيادة أعباء العمل.

## مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد نشاط الشراء لدى القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط زيادة خلال شهر فبراير. وبذلك يكون الشراء قد شهد زيادة للشهر 31 على التوالي. ولكن معدل التوسع شهد تراجعاً عما كان عليه في شهر يناير. وقد أبلغ 21% بالضبط من الأعضاء المشاركين في الدراسة عن زيادة حجم المشتريات من مستلزمات الإنتاج وتم ربط هذه الزيادة بشكل عام بزيادة الطلبات الجديدة.

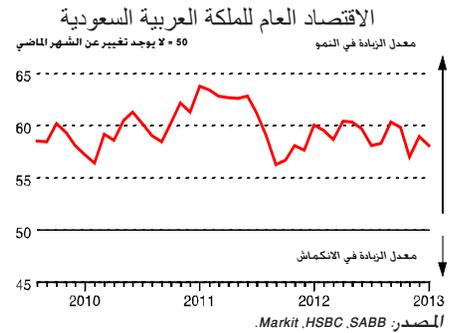
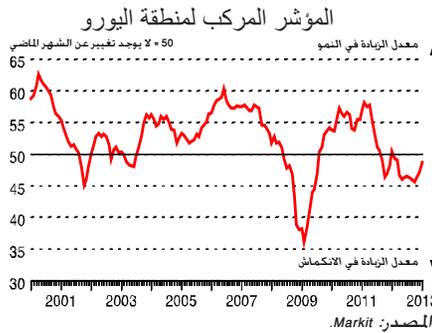
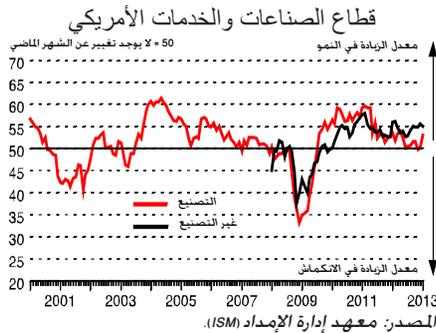
## مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



استمر مخزون المشتريات من مستلزمات الإنتاج لدى القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط في الزيادة خلال شهر فبراير. حيث سجل مؤشر مخزون المشتريات الذي يتم تعديله دورياً أعلى من المستوى الحاد 50.0 نقطة للشهر العاشر على التوالي. وشهد معدل النمو ارتفاعاً طفيفاً وكان الأقوى منذ شهر مايو 2011. كانت هناك بعض الإشارات إلى أن الزيادة الأخيرة جاءت مدفوعة بزيادة الأعمال.

## مؤشرات PMI الدولية



بعد تسجيل 53.1 نقطة في شهر يناير. بصعود عن 50.2 نقطة في شهر ديسمبر أظهرت بيانات معهد إدارة التوريدات الأمريكي للتصنيع ISM الزيادة الثانية على التوالي في مؤشر مدراء المشتريات (PMI) في أوضاع العمل لدى قطاع الصناعات الأمريكي. كان معدل النمو هو المعدل الأسرع في تسعة أشهر بالنسبة للشركات غير الصناعية. سجل مؤشر نشاط NMI 55.2 نقطة في شهر يناير. متراجعاً عن 55.7 نقطة في شهر ديسمبر.

صعد مؤشر الإنتاج PMI المركب لشركة ماركيت في منطقة اليورو من 47.2 نقطة في شهر ديسمبر إلى 48.6 نقطة في شهر يناير مسجلاً بذلك أعلى قراءة له في عشرة أشهر. ورغم الإشارة إلى تراجع آخر في الإنتاج لدى القطاع الاقتصادي الخاص في منطقة اليورو. فإن معدل التراجع قد شهد تحسناً الآن للشهر الثالث على التوالي. وقد تراجع كل من إنتاج قطاع الصناعات ونشاط عمل قطاع الخدمات بأبطأ المعدلات منذ شهر مارس الماضي.

ظلت أوضاع التشغيل لدى القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط إيجابية في بداية 2013. حيث سجل المؤشر الرئيسي لمؤشر مدراء المشتريات (PMI) 58.1 نقطة بهبوط طفيف عن قراءة ديسمبر التي كانت 58.9 نقطة. شهد الإنتاج والطلبات الجديدة زيادة قوية ولكن تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج يشهد زيادة. في الوقت ذاته، استمرت مستويات التوظيف في الارتفاع.

## ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنباء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير. إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المئوية التي توضحها كل إجابة. وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/ أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية. وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير. والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول. في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

## تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية. أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف. أو تأخير للبيانات. أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر PMI و Purchasing Managers' Index و PMI علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited